الشبهة السادسة عشرة

مصدر السنة ليس معصوما ؟ !

هذه الشبهة مما ردده منكرو السنة المعاصرون، وعوَّلوا عليها كثيراً فى النيل من السنة، والطعن فى أساسها، وهو النبى ﷺ. وتراهم وهم يرددونها يحملون أطنانا من الحقد على من أرسله الله رحمة للعالمين، وفى الوقت نفسه يحملون على المسلمين الموقرين للنبى – كما أمرهم الله – حملات أشبه ما تكون بذفرات المصدور، أو تخليطات المحموم، أو بذاءات المخمور يحملون على المسلمين لأنهم – فى نظر هؤلاء الزنادقة – يقدسون النبى ويدعون له العصمة من الخطأ، وهو بشر، وكأنه إله؟!

وليس لهم من سند يتكئون عليه فى هذا المكر الخبيث إلا حديث تأبير النخل المعروف.

وقصته أن النبى ﷺ مرَّ على قوم يؤبرون نخلا لهم، أى يضعون طلع الذكور فى «أكمام الإناث» فأشار عليهم ﷺ أنهم لو لم يفعلوه لا يضرهم، فتركوه فشاص التمر ولم يكتمل نموه فعادوا إليه وأخبروه، فقال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»(١) بالغ منكرو السنة فى هذه «الواقعة» واتخذوا منها وليجة للتطاول البذئ على مقام الرسالة والرسول، وجزموا بأن الرسول بشر يخطئ ويصيب كسائر البشر، وأنه ليس معصوما من الخطأ ولا مقدسا.

وقبل التصدى لهذه الحماقة نعرض بعض ما قاله منكرو السنة حول هذا الحديث فى هذه الأيام واليك ما قالوه.

---

(١) هذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه، من رواية طلحة، ورافع بن خديج وعائشة، وأنس رضى الله عنهم. والحديث ليس المراد به التشريع والتبليغ عن الله عز وجل. بل هو رأى خاص فى شأن دنيوى محدد..

ولو كان كل ما قال النبى أو صدر عنه من أفعال وحيا من السماء، فماذا عن حادثة تأبير النخل، ونهى النبى عن التأبير مما أدى إلى فساد المحصول، وتعقيبه ﷺ بالقول: «أنتم أعلم بشئون دنياكم» ... وإذا كان موحى من الله فهل كان الله يناقض نفسه؟ ... لقد كان قول النبى «أنتم أعلم بشئون دنياكم» اعتذاراً مهذبا بأدب نبوى، عن خطأ بشرى ارتكبه بنهيه عن تأبير النخل، وفساد المحصول على أصحابه، بكلام بشرى لا عصمة فيه عن الخطأ والسهو والنسيان، لأن محمدا كان إنسانا لا إلهًا» (روز اليوسف ٣/٤/١٩٩٩ م).

هذا كلامهم، وهم يتحدثون عن خاتم النبيين وكأن بينهم وبينه ﷺ ثأراً يحاولون التشفى منه قاتلهم الله. مما ينبغى أن يدركه القارئ أن مرادهم بأن ما يصدر عن الرسول ليس وحيا، هو نفى العصمة عنه؛ لأنه بشر، والبشر يخطئون ويصيبون. إذن فالرسول ليس معصوما من الخطأ، وحديث تأبير النخل ساقوه دليلا على صحة دعواهم، لا أنه هو الحديث الوحيد الذى قد اخطأ فيه. بل إن هذا الخطأ يسرى - عندهم - على كل ما صدر عنه مما رواه الثقات من علماء الحديث. ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

إن هؤلاء الجهلة الأغمار، أو الزنادقة الأشرار، لا يتورعون فى الإساءة إلى سنة الرسول الكريم عن أى شئ يقولونه مهما كان من المنكر والزور.

وقد تصدى لهم من قبل العلامة المحقق الكبير أحمد محمد شاكر فقال فيهم ما نصه:

«هذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر، وصنائع أوربة فيها من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلا يحجون به أهل السنة وأنصارها، وخدام الشريعة وحماتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئا من السنة، وأن ينكروا شريعة

من شرائع الإسلام فى المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها ... والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالألوهية، ولا بالرسالة ...»[1].

الملاحدة الذين وصفهم الشيخ شاكر – هنا – كانوا يستدلون بهذا الحديث على أن كل شئون الدنيا لا تخضع لتوجيهات الإسلام، وقد طوَّر منكرو السنة المعاصرون هذا الاستدلال، وجعلوه مفيداً لنفى العصمة عن الرسول ﷺ، والدعويان من وادٍ واحد، بيد أن دعوى المنكرين المعاصرين أشد قبحا من دعوى سلفهم الذين تحدث عنهم الشيخ شاكر رحمه الله لأن منكرى السنة المعاصرين يحاولون هدمها من الأساس كما قد رأيت فى شبهاتهم المذكورة من قبل.

النبى معصوم وإن جحد الحاقدون:

أجمع علماء الأمة على أن الأنبياء معصومون فى مجال التبليغ عن الله عز وجل. وجملة ما ذكروا عصمة الأنبياء عنه هى الأمور الآتية:

«كتمان الرسالة – الكذب فى دعواها – الجهل بأى حكم أنزله الله عليهم – أو الشك فيه – أو التقصير فى تبليغه. ظهور الشيطان لهم فى صورة ملك – تلبيس الشيطان عليهم – أو تسلطه على خواطرهم – تعمد الكذب فى الإخبار عن الله، تعمد بيان أى حكم شرعى على خلاف ما أنزل إليهم، سواء كان ذلك البيان بالقول، أو بالفعل، أو بالرضا والموافقة.

فذلك كله قد انعقد من أهل الشرائع على وجوب عصمة الأنبياء جميعا منه» (ينظر حجية السنة: ٩٦) د/ عبد الغنى عبد الخالق دار الوفاء – القاهرة.

وهذه العصمة الواجبة للأنبياء فى مجال التبليغ وعدم وقوع ما يخالفها منهم من قول أو فعل، أو رضا، ليست مقصورة على الوحى المنزل إليهم من ربهم، بل هى عامة لكل ما يتصل بأصول الرسالة وفروعها وشئون التكليف.

---

(١) ينظر التعليق على الحديث رقم ١٣٩٥ من مسند الإمام أحمد، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. دار المعارف – القاهرة.

والدليل الشرعى على ذلك متعدد، ومنه الآيات التى أمر الله فيها بطاعة رسله واتباعهم إذ لو كانوا موضع تهمة أو خطأ أو سهو أو نسيان ما أمرنا الله بطاعتهم طاعة مطلقة، هذا فى شأن كل الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ومما ورد فى شأن رسولنا الكريم، الذى يتطاول عليه الآن المرجفون قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ومحال أن يكون الإخبار من الله غير مطابق للواقع، لأنه حينئذ يكون الخبر كاذبا، وكلام الله عز وجل صدق كله. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾ [النساء: ١٢٢] وما أكثر الآيات المزكية للنبى، الآمرة بطاعته طاعة مستقلة، المادحة للذين آمنوا به واتبعوه.

وعصمة الأنبياء كما وجبت بإخبار الشرع وجبت باقرار العقل لأن رسل الله أمناء وحى الله ورسالاته، وتصديقهم الجازم واجب ولو جاز – عقلا – الخطأ عليهم فى التبليغ عن الله، لسرى الشك فى أقوالهم وأفعالهم إلى كل ما بلغوه عن الله من وحى ومن غير وحى، ولما أمكن تصديقهم تصديقا جازما، ولفقدت الشرائع هيبتها، وهذا محال فى حكم العقل، كما هو محال فى لسان الشرع. هذا هو الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

هذه هى عقيدة المؤمنين الذين لم يلبسوا إيمانهم بظلم – أى بشك – كما جاء فى الحديث الشريف.

فالذين ينفون العصمة عن رسولنا الكريم – ﷺ تمهيداً لرد سنته وإبطالها – يرتكبون كبيرة، وينكرون معلوما من الدين بالضرورة. ويقترفون إثما عظيما.

ليس فى الحديث دليل:

وحديث تأبير النخل، الذى توهموا أنه دليل لهم على نفى العصمة عن رسول الله، ليس لهم فيه دليل، بل هو دليل على جهلهم وعنادهم، شعروا أو لم يشعروا. وإن خيبة الأمل ملازمة لهم فى كيدهم للسنة وصاحبها، والأمة جميعا وزيل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

إن هذا الحديث لم يرد به النبى ﷺ التبليغ عن الله، ولا وضع قاعدة فقهية، ولا بيان حكم شرعى. وإنما هو رأى أبداه حول أمور تخضع للتجارب، وعمل العقل، فهو عليه السلام، لم يُبعث خبيرا زراعيا، ولا هذا من شأن الرسل والرسالات والأعمال الدنيوية البحتة لم ينزل الله فيها كتابا، ولم يرسل من أجلها رسلاً، وإنما هى أمور يمارسها الإنسان بحرية، وينتقل من تجربة إلى تجربة ويرصد النتائج، ويختار الأصلح.

هذا هو مجال العقل والعلم التجريبى، لا يتدخل فيه الشرع إلا فيما يتعلق بالحل والحرمة، والجواز والكراهة.

يبين هذا كله قوله ﷺ لما راجعه أصحاب النخل حين لم يكتمل لهم تمرهم بعد أن تركوا التأبير:

- «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشئ من رأيى فإنما أنا بشر» رواه مسلم.

وفى رواية: «ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به» رواه مسلم.

وقد حدث شبيه بهذا فى مناسبات أخرى، مثلما حدث فى غزوة بدر لما عسكر النبى بالجيش فى موضع، ثم انتقل منه إلى موضع آخر، نزولا على رأى بعض أصحابه.

ومثلما حدث فى موادعة «غطفان» حين اقترح عليه السلام منحهم جزءا من ثمار المدينة، نظير ألا يكونوا ظهيراً للمشركين على أهل المدينة، ثم رجع عنه نزولا على رأى «السعدين» زعيمى الأوس والخزرج – رضى الله عنهم.

هذا هو فقه هذه المسألة، ومنه يظهر جليا أن منكرى السنة قد ضلوا وأضلوا فى دعواهم نفى العصمة عن رسول الله ﷺ مرددين مزاعم خصوم الإسلام من المبشرين الحاقدين والمستشرقين الحاسدين، والعلمانيين الجاهلين.

وسيذهب كيدهم، ويبقى الحق شامخا حتى قيام الساعة:

و هل يضر البحر أمسى زاخراً إن رمى فيه غلام بحجر؟!